

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - المقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولايتها. وهو يغطي أنشطة البعثة، والتطورات المتعلقة بها، في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تؤديان دورهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون موجودة في كوسوفو. بما يتماشى مع البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانيا - أهم التطورات السياسية

٣ - على الرغم من قيام جمعية كوسوفو بانتخاب هاشم تقي رئيسا جديدا لكوسوفو، لا يزال الوضع السياسي طوال الفترة المشمولة بالتقرير متوترا ومثيرا للانقسام. وقام نواب المعارضة بانتظام، بتعطيل إجراءات الجمعية أو حاولوا تعطيلها من خلال الأساليب التخريبية والعنيفة. وقاموا بإثارة مسائل أخرى، كان منها أنهم اعترضوا على تنفيذ الاتفاقات التي سبق



أن وقعتها سلطات كوسوفو في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا. ونتيجة لهذا الوضع جزئياً، لم يحرز سوى تقدم ضئيل نسبياً في تنفيذ الاتفاقات الرئيسية التي أبرمت حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات التي تقطنها أغلبية صربية. ومع ذلك، فقد أكد كل من بلغراد وبريشينا على مستوى الإدارة العليا التزامهما مجدداً بالتنفيذ الكامل للاتفاقات ومواصلة عملية الحوار. كما استمرت المحادثات على المستوى التقني في بروكسل بانتظام طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وفي إطار الجهود المبذولة لرفع مستوى الخطاب والسلوك بين الأحزاب الرئيسية، شرعت عاطفة يحيى آغا رئيسة كوسوفو المنتهية ولايتها في جولة جديدة من المناقشات في ٨ شباط/فبراير، بإشراك زعماء الأحزاب. إلا أن المحادثات لم تسفر إلا عن القليل من النتائج المحددة. فقد أعلن اثنان من زعماء أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة عن رفض المشاركة، وأصر على موقفهما بأنه لا يمكن حل هذا المأزق إلا بإجراء انتخابات مبكرة.

٥ - وفي ١٩ شباط/فبراير، قام نواب المعارضة خلال الدورة الأولى لجمعية كوسوفو في عام ٢٠١٦، بإطلاق الغاز المسيل للدموع في قاعة الجمعية، وتظاهر أنصار المعارضة خارج المبنى. وتم تعليق عضوية ثلاثة وعشرين من النواب واحتجزت الشرطة ما لا يقل عن تسعة أشخاص للتسبب في تعطيل الإجراءات عن طريق العنف. وبعد الجلسة مباشرة، قام راموش هاراديناى زعيم "التحالف من أجل مستقبل كوسوفو" المعارض، بالاستقالة من منصبه في الجمعية، كدليل على مواصلة الاحتجاج. واندلعت مشاهد مماثلة خلال دورتي الجمعية في ٢٦ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس. وقبل الانتخابات المقررة لانتخاب رئيس جديد، اشتدت حدة العنف السياسي خارج قاعات الجمعية وأماكن أخرى في كوسوفو على النحو المبين بالتفصيل في الفقرتين ٢٢ و ٢٣.

٦ - وعلى الرغم من هذه البيئة المتسمة بالحدة، تم في ٢٦ شباط/فبراير، انتخاب هاشم تقي زعيم "الحزب الديمقراطي لكوسوفو" الشريك في الائتلاف - الذي كان حتى ذلك الوقت يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية - رئيساً لكوسوفو في الجولة الثالثة من الاقتراع. وقام ممثلو أحزاب المعارضة مراراً بإطلاق الغاز المسيل للدموع في قاعة الجمعية أثناء الدورة. وفي ٢ آذار/مارس، أكد عيسى مصطفى رئيس وزراء كوسوفو رسمياً أن السيد تقي قد استقال من مناصبه الحكومية الحالية من أجل تولي منصب رئيس الجمهورية. وفي ٤ آذار/مارس، اعترضت أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة على نتيجة الانتخابات أمام المحكمة الدستورية، مدعية بوقوع انتهاكات إجرائية ومادية أثناء التصويت. إلا أن المحكمة أعلنت في ٤ نيسان/أبريل عدم قبول الالتماس. وأدى السيد تقي اليمين

الدستورية وبدأ فترة ولايته لمدة خمس سنوات في ٧ نيسان/أبريل. وخلال حفل تنصيبه في اليوم التالي، تعهد بمواصلة مسيرة كوسوفو الأوروبية والحوار بين بلغراد وبريشتينا، مضيفاً أنه ينبغي لكوسوفو وصربيا الانتقال من عملية التطبيع إلى المصالحة. كما استقال من رئاسة حزب كوسوفو الديمقراطي حسبما يقتضيه القانون، وتم تعيين قدرى فسيلي رئيس الجمعية زعيماً للحزب حتى انتخابات الحزب في أيار/مايو.

٧ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع رئيس وزراء كوسوفو مع ألكسندر فوتشيتش رئيس وزراء صربيا في بروكسل من أجل تقييم التقدم المحرز في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي تستضيفه فيديريكا موغيريبي الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وذكر أنه لم يجرز إلا تقدم محدود، إلا أن رئيسي الوزراء كررا التزامهما بمواصلة تطبيع العلاقات والتركيز على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وفيما يتعلق بالقضايا الرئيسية، بما في ذلك تسوية الطرائق والإطار الزمني لإنشاء رابطة/جماعة للبلديات التي تقطنها أغلبية صربية في كوسوفو، لم يعلن عن عقد أي اجتماعات أو إبرام اتفاقات رئيسية أخرى بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ - وقام كل طرف باتهام الطرف الآخر بتأخير تنفيذ الاتفاقات. وقام القادة الصرب بشجب تعطيل التجارة والتبادل التجاري عندما قام أعضاء في جماعة "تقرير المصير" في آذار/مارس، باعتراض شاحنتين تجاريتين صربيتين في كوسوفو ومحاولة قلبهما. كما اندلعت الخلافات عندما توقفت بلغراد عن الاعتراف بصحة الشهادات التي تصدرها بريشتينا لنقل البضائع الخطيرة. وردت بريشتينا بفرض قيود مماثلة على مركبات النقل الصربية.

٩ - وتواصل عقد اجتماعات منتظمة للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي على المستوى التقني. وتم الانتهاء من وضع الطرائق المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالاعتراف المتبادل بالشهادات التعليمية لعام ٢٠١١، اعتباراً من ١ آذار/مارس، بما في ذلك تصديق رابطة الجامعات الأوروبية على هذه الشهادات.

١٠ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، صوت البرلمان الأوروبي لصالح اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، الذي أبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وبدأ نفاذ الاتفاق في ١ نيسان/أبريل.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك قادة مؤسسات الحكم في صربيا في الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المبكرة المقرر عقدها يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المناقشات مستمرة من أجل الاتفاق على الطرائق التي يمكن بموجبها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقدم الدعم لإجراء الانتخابات في المناطق المأهولة

بالصرب في كوسوفو. وعقدت الأحزاب السياسية الصربية عدة مسيرات انتخابية في كوسوفو، دون أي حوادث تذكر.

١٢ - وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين/المهاجرين في أوروبا التي تؤثر على المنطقة، قامت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالتنسيق مع الجهات المعنية المحلية والدولية بإنجاز جهود التخطيط للطوارئ لاحتقال تحول حركة المهاجرين وطالبي اللجوء عبر أراضي كوسوفو.

١٣ - وفي أعقاب الاتفاقات التي أبرمت بين تركيا والاتحاد الأوروبي والزعماء السياسيين لبلدان المنطقة، والتي نشرت على نطاق واسع، تم في آذار/مارس، إغلاق ما يسمى طريق البلقان إلى حد كبير. ولا يزال يتعين التوصل إلى حل ملائم للآثار المترتبة على هذا الاتفاق بالنسبة لكل من المهاجرين المختلطين الذين تقطعت بهم السبل والبلدان المضيفة على طول الطريق. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة عن كثب وبالتنسيق مع جميع السلطات المختصة في الميدان لتنفيذ المشاريع الإنسانية والحماية. وواصلت جميع كيانات الأمم المتحدة بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التأكيد على أولوية حماية الحقوق الفردية وسائر الاعتبارات الصعبة الأخرى عند وضع وتطبيق السياسات التي ترمي إلى التصدي لحركات الأشخاص الكبرى هذه.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٤ - أسفرت المشاورات بين رؤساء البلديات الشمالية الأربع والسلطات في بريشتينا عن التوصل إلى حل توفيقى يوم ٢٤ شباط/فبراير، واعتماد المجالس البلدية لميزانياتها بما يتفق مع توجيهات وزارة المالية. وبسبب الالتباس بشأن الحدود القصوى المناسبة للميزانية، قامت جمعيات ليوسافيتش/ليوسافيك، وزوبين بوتوك، وزفيتشان في ٢٩ شباط/فبراير، بإقرار ميزانياتها بعد إدخال تعديل طفيف عليها، لا يجعلها تخرج عن توجيهات الوزارة. وقد سبق أن رفضت الوزارة ميزانيات مقترحة أكبر بكثير، واستمرت المناقشات بين بريشتينا ورؤساء البلديات على مدى عدة أشهر.

١٥ - ولم يتقدم تنفيذ الخطة المتفق عليها لتنشيط جسر ميتروفيتشا الرئيسي والمناطق المحيطة به، المتوقع إنجازها في نهاية شهر حزيران/يونيه. وعلى الرغم من أن العطاء الذي يديره الاتحاد الأوروبي قد أغلق يوم ١٨ كانون الثاني/يناير، فإن أعمال البناء لم تبدأ حتى الآن. وتواصلت المناقشات التقنية التي ييسرها الاتحاد الأوروبي، بغية التوصل إلى مذكرة تفاهم بين الوزارات

المعنية والبلديات في شمال ميتروفيتشا وجنوب ميتروفيتشا، التي من شأنها تحديد الحدود الإدارية للمناطق المساحية في سوفي دو/سوهادول وكروي فيتاكوت/برداني.

١٦ - وتم على النحو المشار إليه أعلاه، إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال الاعتراف المتبادل بالشهادات الدراسية التي تصدرها بلغراد وبريشتينا. وعقب اعتماد لائحة في بريشتينا بشأن إجراءات إصدار الشهادات لصرب كوسوفو الذين يحملون درجات علمية من جامعة شمال ميتروفيتشا، تم إنشاء لجنة تضم ممثلين عن ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في كوسوفو للقيام بعملية التحقق من الشهادات.

١٧ - وشارك ٣٧٨ من موظفي الحماية المدنية السابقين من الصرب في شمال كوسوفو، الذين وقعوا على خطابات تعيينهم في أوائل كانون الثاني/يناير مع مؤسسات كوسوفو، في دورة تدريبية أساسية عن الأطر المؤسسية والقانونية الواجبة التطبيق، وحقوق المجتمع، التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في آذار/مارس. كما قامت سلطات كوسوفو بإنشاء فريق للتوظيف للسماح بدمج ٣٢ موظفا إداريا سابقا من وزارة الداخلية الصربية في وكالة الأحوال المدنية في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، قامت شرطة كوسوفو في ١١ آذار/مارس، بإنشاء مكتبين جديدين في بلدية لبيوسافيتش/ليوسافيك لمد نطاق تواجدها وممارستها للخفارة المجتمعية.

١٨ - وعملت الأحزاب السياسية الصربية على زيادة أنشطتها في مجالي التنظيم والتوعية في شمال كوسوفو استعدادا للانتخابات التشريعية الصربية القادمة. وقام "حزب الحركة الاشتراكية" بتنظيم سلسلة من الاجتماعات على مستوى البلديات التي بلغت ذروتها في مؤتمر الحزب لجميع أنحاء كوسوفو الذي عُقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير في بلدية زفيتشان/زفيكان. كما عقد "الحزب التقدمي الصربي" مؤتمر الحزب في لبيوسافيتش/ليوسافيك في ٨ شباط/فبراير الذي شارك فيه حوالي ١٠٠٠ عضو. وقام الحزب التقدمي الصربي بإنشاء مجالس بلدية "للاتحاد النسائي للحزب" في زوبين بوتوك وليوسافيتش/ليوسافيك يومي ١٥ و ٢٦ شباط/فبراير على التوالي، في حين قام حزب الحركة الاشتراكية بإنشاء جناح نسائي في لبيوسافيتش/ليوسافيك يوم ٤ آذار/مارس. كما كانت هناك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زيادة في عدد الزيارات بين المسؤولين في حكومة صربيا وقادة الأحزاب السياسية الصربية في شمال كوسوفو.

١٩ - وفي ٣ نيسان/أبريل، قام ألكسندر فودجيتش رئيس وزراء صربيا المنتهية ولايته بجولة في شمال كوسوفو وعقد اجتماعا حاشدا في زوبين بوتوك. وفي ساعة مبكرة قبل موعد

وصول فودجيتش، ألقيت قنبلة يدوية وأطلق عدد من الطلقات من بندقية في زوبين بوتوك في المنشأة التي كان من المقرر التجمع فيها. واستمر الحشد دون وقوع حوادث أخرى.

٢٠ - وفي حادث وقع في ٣١ آذار/مارس، أفيد بأن خمسة أحداث من صرب كوسوفو قاموا بتهديد تسعة أحداث من ألبان كوسوفو في شمال ميتروفيتشا، وقام أحد الصرب بإطلاق أربع طلقات نارية من مسدس. ولم تحدث أي إصابات. وقامت شرطة كوسوفو باستجواب المشتبه فيهم.

رابعاً - الأمن

٢١ - لا تزال الحالة الأمنية العامة في كوسوفو مستقرة، رغم أن التوترات السياسية قد أسفرت عن عدد كبير من الحوادث، بما في ذلك الاحتجاجات العنيفة والاعتداءات والتهديدات ضد المسؤولين، وإلحاق الضرر بالملكات الحكومية والخاصة. وفي ١٧ شباط/فبراير، بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، قام حوالي ١٢ ٥٠٠ من المحتجين معظمهم من المسلمين بمسيرة في وسط بريشتينا. وفي ١٩ شباط/فبراير، عندما استخدم أعضاء البرلمان المنتمون إلى المعارضة وسائل عنيفة لتعطيل دورة الجمعية، تجمع نحو ٥٠٠ من مؤيدي المعارضة خارج مبنى الجمعية، إضافة إلى الاحتجاج المنظم. وفي ٢٦ شباط/فبراير، خلال الدورة الاستثنائية التي عقدها الجمعية لانتخاب رئيس جديد، تحول تجمع يتراوح عدده من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ من مؤيدي المعارضة إلى تجمع عنيف. وقامت شرطة كوسوفو باعتقال خمسة أشخاص، من بينهم أحد النواب.

٢٢ - كما أصبح المسؤولون الحكوميون وممتلكاتهم أهدافاً في جميع أنحاء كوسوفو. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير في بريشتينا، أقدم أربعة أشخاص مجهولين على إلقاء الطلاء والحجارة على موكب سيارات هاشم تقي الذي كان عندئذ يشغل منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية. وبعد ذلك بثلاثة أيام في بريشتينا، قام أشخاص مجهولون بإلقاء الحجارة وزجاجات مملوءة بالحبر على السيارة الرسمية التي كانت تقل وزير الزراعة. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أقدم جناة مجهولون على إضرام النيران في سيارتين خاصتين يملكهما وزير الزراعة ونائب وزير الإدارة المحلية. وفي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، تم تخريب مكاتب للحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم في أماكن مختلفة من كوسوفو. وفي ٢٧ شباط/فبراير كذلك، تعرض رئيس جمعية كوسوفو للتهديد في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ٦ آذار/مارس في بريشتينا، أضرمت النار في السيارة الرسمية التي يستخدمها أحد مسؤولي الحزب الحاكم. وفي ٨ آذار/مارس، ألقى القبض على أربعة من نشطاء أحزاب المعارضة لمحاولة وقف المرافقة

الرسمية لرئيس الوزراء في بريشتينا. وأخيرا، وفي ١٢ آذار/مارس، ألقى أشخاص مجهولون قنبلة حارقة على مكتب الرئيسة عاطفة يحيى آغا المنتهية ولايتها، فألحقت أضرارا بالمبنى. وأضرمت النيران في خمس سيارات تابعة لمسؤولين في كوسوفو خلال الأسبوع التالي، وتم أيضا تخريب أربع من مركبات بعثة الاتحاد الأوروبي.

٢٣ - وظلت الحالة الأمنية العامة في الأحياء التي تقطنها الأقليات مستقرة وأقل تأثرا بالعنف السياسي، نتيجة لزيادة دوريات الشرطة في جميع أنحاء كوسوفو، ولا سيما في الشمال. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، انخفض عدد الحوادث المبلغ عنها التي تؤثر على أحياء الأقليات بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

٢٤ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، تم احتجاز أربعة من ألبان كوسوفو لمدة ٤٨ ساعة بالقرب من دير فيسوكي ديتشاني لحيازة أسلحة، بما في ذلك بندقية هجومية. وفي ١٨ شباط/فبراير، تبين بسرعة أن الأفراد الذين ألقوا الحجارة على متزلين من منازل صرب كوسوفو في كليبي/كليينا هم من الأحداث. وفي ٢٢ شباط/فبراير، ألفت شرطة كوسوفو القبض على ثلاثة من الأحداث من ألبان كوسوفو واستجوبت أحد شركائهم، وأطلقت سراح الأحداث الأربعة كلهم بعد مقابلة جرت بحضور آبائهم وأخصائي اجتماعي. وفي شمال كوسوفو، استمرت محاكمة ستة من ألبان كوسوفو لمشاركتهم في طعن أحد الأحداث من صرب كوسوفو في ٩ نيسان/أبريل ويتوقع أن تختتم في نهاية نيسان/أبريل.

٢٥ - وبعد اعتماد استراتيجية كوسوفو الخمسية بشأن التطرف العنيف والتشدد، تم اتخاذ خطوات إضافية لتنفيذها. وأصدر مكتب رئيس الوزراء توجيهات إلى الوزارات المعنية لإعداد أنشطة في مجالات عمل كل منها، في حين جرت مشاورات في عدد من البلديات، منها فيريزاي/أوروسيفاتش، وكاشانيك/كاشانيك، وفوشتري/فوتشيترن. وفي يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس، ألفت شرطة كوسوفو القبض على اثنين من ألبان كوسوفو يشتبه في قيامهما بتمويل أو تيسير أنشطة جماعات إرهابية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي ١٧ آذار/مارس، اكتشفت كتابات تشير إلى التنظيم على جدران كنيسة أرثوذكسية صربية في بريشتينا. ولا يزال تأثير أيديولوجيات التطرف المصحوب بالعنف ووجود أفراد من التنظيمات المتطرفة شاغلا ملحا للسلطات المحلية والدولية على حد سواء.

خامسا - سيادة القانون

٢٦ - تم تحديد التحديات الراهنة في مجال سيادة القانون في التقارير التي صدرت مؤخرا عن الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، وعن مختلف الدول الأعضاء. ومن أبرز المسائل تلك

التي تتعلق بالجهود الرامية إلى ضمان استقلال القضاة وأعضاء النيابة العامة ومساءلتهم ونزاهتهم وكفاءتهم؛ وبإساءة معاملة المحتجزين وتدنّي الظروف المادية وتعاطي المخدرات والفساد والمحاباة في السجون؛ وطول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة؛ وعدم تسوية طلبات رد الممتلكات.

٢٧ - وتم إحراز تقدم قليل نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بإدماج القضاة وأعضاء النيابة العامة من نظام القضاء الصربي في نظام كوسوفو، عملاً بالاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ولا يزال ٣٤ من القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين تم اختيارهم في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥ ينتظرون تعيينهم. ولا يزال يتعين على جمعية صربياً أن تقوم بسن تشريع خاص لتنظيم المعاشات التقاعدية للموظفين الذين سينتقلون إلى نظام كوسوفو.

٢٨ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أصدرت هيئة محاكمة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، مؤلفة من قضاة دوليين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حكمها في قضية أوليفر إيفانوفيتش وآخرون. وقد أدانت المحكمة إيفانوفيتش، وهو سياسي بارز من صرب كوسوفو، بتهمة "ارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين" فيما يتصل بالأحداث التي جرت في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩. إلا أنه تمت تبرئة إيفانوفيتش والمتهم الآخر دراغولوب ديلباسيتش، الرئيس السابق لوزارة الداخلية في صربيا في شمال ميتروفيتشا، من تهمة "التحريض على ارتكاب جريمة قتل في ظروف مشددة" و "التحريض على الشروع في ارتكاب جريمة قتل في ظروف مشددة" فيما يتعلق بالأحداث التي جرت في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وبرئ ثلاثة متهمين آخرين في هذه القضية من تهمة "القتل في ظروف مشددة" و "الشروع في القتل في ظروف مشددة". وحكم على إيفانوفيتش بالسجن لمدة تسع سنوات؛ ويسعى فريق الدفاع عنه للطعن في قرار هيئة المحاكمة.

٢٩ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، صدقت الرئيسة عاطفة يحيى آغا التي كانت عندئذ تشغل منصب رئيسة كوسوفو على الاتفاق الدولي بشأن استضافة الغرف المتخصصة ومكتب النائب العام المتخصص في هولندا، الذي سبق أن وقع عليه وزير خارجية كوسوفو وسفير هولندا لدى كوسوفو في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦. وستقوم الغرف المتخصصة بمحاكمة الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت خلال النزاع في كوسوفو بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣٠ - وفي ٣ آذار/مارس، قامت البعثة بتسيير عقد اجتماع بين ممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووحدة الاستخبارات المالية في كوسوفو، ومكتب المدعي الخاص

في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، ومكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وحرت هذه المناقشات ضمن الإطار الأوسع للبرنامج الإقليمي لمكتب المخدرات والجريمة في جنوب شرق أوروبا للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩.

٣١ - وواصلت البعثة رصد الأنشطة والاضطلاع ببعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون. وواصلت تعاونها التقني مع المؤسسات في كل من بلغراد وبريشينا، واستمرت في تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة من الدول التي لا تعترف بكوسوفو. كما قامت البعثة بتيسير الحوار بين المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات العامة في شمال كوسوفو بعقد اجتماعات شهرية للتنسيق.

٣٢ - كما واصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق، للتصديق في المقام الأول على شهادات الحالة المدنية والمعاشات التقاعدية والوثائق الأكاديمية، للمقيمين في كوسوفو وبناء على طلب الدول التي لا تعترف بكوسوفو. وتم في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل، تجهيز ما مجموعه ٥٣١ وثيقة من هذا القبيل. كما واصلت البعثة تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودولها الأعضاء. وتلقت البعثة ٢٩ طلبا تلتزم إصدار إشعارات دولية بشأن الأشخاص المطلوبين، في حين أصدرت الإنتربول ٩ "نشرات حمراء".

سادسا - العائدون والطوائف

٣٣ - سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عودة ٧٦ شخصا طوعا إلى كوسوفو من بينهم ٣٩ من صرب كوسوفو و ٢٩ من مصريي كوسوفو، و ٧ من طائفة أشكالي كوسوفو وواحد من سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود. وخلال عام ٢٠١٥، سجلت ٧٧٨ من حالات العودة الطوعية الفردية إلى كوسوفو.

٣٤ - وتقدر البعثة أن العدد الإجمالي للنازحين الذين يعيشون في كوسوفو كان يبلغ ١٦ ٧٨٥ شخصا في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦. ويعيش ٤٧٢ من بين هؤلاء الأشخاص في ٢٩ مركزا جماعيا في كوسوفو. وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى أفراد الطوائف للحصول على الوثائق الشخصية وحل القضايا المتعلقة بالحالة المدنية. وتلقى ثمانون شخصا مساعدة من هذا القبيل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥ - وواصل مكتب شؤون الطوائف التابع لرئيس وزراء كوسوفو جهوده الرامية إلى إيجاد فرص عمل لأفراد طوائف الأقليات. وبدأ في أوائل آذار/مارس تنفيذ برنامج مدته ستة أشهر يستفيد منه ١٠٠ شخص، بما في ذلك ٤٩ من صرب كوسوفو، للاضطلاع بأنشطة تدريب داخلي في المناصب الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي، وفي وسائط الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حصلت ٥٢ أسرة من الأسر التي لا تملك أرضاً من طوائف الروما والأشكالي والمصريين على منازل مشيدة حديثاً في بلدة جاكوففا/داكوفيتشا. وفي أوائل آذار/مارس، وقعت بلدية فيريزاي/أوروسيفاتش ومنظمة "كاريتاس كوسوفو" مذكرة تفاهم لرفع مستوى المركز الاجتماعي والتربوي في قرية دوبرافي/دوبرافا من أجل تحسين الخدمات الطبية والاجتماعية المجتمعية. ويتألف حوالي ٩٥ في المائة من سكان القرية من أفراد طائفة الأشكالي.

٣٧ - وخصصت بلدية بريزرن مبلغ ٢٠٠٠٠ يورو في السنة لمدة سنتين لمكتب البلدية المعني بشؤون الطوائف والعودة دعماً لتنفيذ خطة العمل الخاصة بإدماج طوائف كوسوفو من الروما والأشكالي والمصريين.

سابعاً - التراث الثقافي والديني

٣٨ - لا تزال العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وسلطات كوسوفو صعبة، ولكن الجهود الرامية إلى تيسير الحوار مستمرة. ورغم أن مجلس التنفيذ والرصد لم يستأنف اجتماعاته بعد منذ اجتماعه الأخير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فقد اتفق أعضاؤه بصورة غير رسمية على استئناف الاجتماعات المنتظمة عما قريب.

٣٩ - وفي تطور مهم بشأن حماية حقوق الملكية للكنيسة، قامت المحكمة الدستورية في ٢٩ شباط/فبراير، بتمديد التدابير المؤقتة المتعلقة بالتزاع القائم منذ زمن طويل بين بلدية ديتشان/ديتشان، ودير فيسوكي ديتشان الأرثوذكسي الصربي حتى ٣١ أيار/مايو. وفي غضون ذلك، عقد مجلس التراث الثقافي لمركز بريزرين التاريخي أربعة اجتماعات عادية منذ إعادة تشكيله في أوائل كانون الثاني/يناير. وتم انتخاب رئيس جديد للمركز وتمت الموافقة على ثلاثة طلبات لإجراء إصلاحات طفيفة على المباني الحالية.

٤٠ - وفي ١٩ آذار/مارس، نظمت حكومة كوسوفو في بريزرين مؤتمراً بشأن الحوار بين الأديان وحماية التراث باعتبارهما من أدوات المصالحة ومكافحة التطرف الديني. وشارك في

هذا المؤتمر ممثلو الطائفة الإسلامية، والكنيسة الأرثوذكسية الصربية، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والطائفة اليهودية، واتحاد الطرق الصوفية في كوسوفو، والكنيسة البروتستانتية في كوسوفو، والطريقة البكتاشية.

٤١ - وفي إطار مبادرة جديدة، قامت مجموعات من تلاميذ مدارس ألبان كوسوفو في ثلاث مناسبات بزيارة دير فيسوكي ديتشاني، وأعربوا عن اهتمام كبير بتعلم المزيد عن خصائص الدير المعمارية ولوحاته الجدارية وتاريخه الديني.

ثامنا - حقوق الإنسان

٤٢ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير، قامت البعثة بالنيابة عن الفريق العامل الدولي المعني بحقوق الإنسان بعقد جلسة عمل مع مكتب رئيس الوزراء لمناقشة توصياته بشأن مشروع استراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٠)، ولا تزال البعثة تضغط من أجل سرعة إنجازها.

٤٣ - وفي ١٢ شباط/فبراير، وقعت حكومة كوسوفو ومؤسسة أمين المظالم مذكرة تعاون تتعلق باستخدام مبنى المؤسسة الجديد، مما سيجب للمؤسسة أن تظل مستقلة وفقا للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مبادئ باريس). وفي ١٨ شباط/فبراير، خصصت سلطات كوسوفو مبلغا إضافيا قدره ٤٢٠.٠٠٠ يورو لمكتب أمين المظالم. وكان الامتثال لمبادئ باريس وتخصيص الأموال من بين المتطلبات التي وضعها الاتحاد الأوروبي للدفع قديما بطلب كوسوفو المتعلق بتحرير منح التأشيرات. وفي ١٠ آذار/مارس، أصبح مكتب أمين المظالم في كوسوفو عضوا في رابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تدعم التعاون وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين الأعضاء.

٤٤ - ورحبت البعثة بقيام رئيس وزراء كوسوفو في ٥ شباط/فبراير بتعيين رئيس وفد بريشتينا في الفريق العامل المشترك المعني بالمفقودين. وفي ٢٥ آذار/مارس، عُقدت في بلغراد الجلسة العلنية الـ ٤٢ للفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأكد رئيس الفريق العامل أن عدد الأشخاص المجهول مصيرهم فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو يبلغ ١٦٦٥ شخصا. ومنذ الدورة العلنية السابقة، أغلقت ملفات ثماني حالات بينما فتحت ١٩ حالة جديدة.

٤٥ - وفي ٢ شباط/فبراير، وقع رئيس الوزراء قرارا تنظيميا يقضي بإنشاء لجنة حكومية وإجراءات للتحقق من وضع الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالتزاع

باعتبارهم ضحايا مدنيين والاعتراف بهذا الوضع. كما قام مكتب رئيس الوزراء بإنشاء أمانة اللجنة المذكورة. وتم وضع اختصاصات اللجنة وأعضاء أمانتها والمنظمات غير الحكومية المأذون لها، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيتيح القرار التنظيمي بدء تنفيذ القانون ذي الصلة، الذي يعترف قانونياً للمرة الأولى بوضع الضحايا المدنيين للعنف الجنسي الذي وقع أثناء النزاع في كوسوفو. وتتضمن التعويضات المتوخاة في القانون إمكانية حصول الضحايا على معاشات تقاعدية وعلاج طبي مجاني وفرص العمل وممارسة الأنشطة المدرجة للدخل وإمكانية الحصول على التعليم.

٤٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة تطورات تتعلق بالشباب، اعتُبر أن من المناسب الإبلاغ عنها في سياق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. ففي ١٤ شباط/فبراير، قامت ٣٢ منظمة غير حكومية معنية بالشباب من جمهورية مولدوفا وبلدان غرب البلقان بتوقيع اتفاق للتعاون أطلق عليه اسم "نادي البلقان"، تنشأ بمقتضاه شبكة للمعلومات لتنسيق مشاركة المجتمع المدني في الأنشطة المتصلة بالشباب في المنطقة. واعترافاً بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الشبابات في أعمال المصالحة، نظمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٢٦ شباط/فبراير مناقشة مائدة مستديرة في إطار اليوم العالمي المفتوح. وقام المشاركون من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء كوسوفو بتقييم المبادرات القائمة ومناقشة التحديات الماثلة والتوصيات المقدمة للنهوض بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكان من بين المجالات الرئيسية التي تناولتها المناقشة مشاركة الشبابات في عمليات صنع القرار، والأمن والتمكين الاقتصادي، ومنع العنف ضد المرأة. ومع أن المشاركين أشادوا باعتماد التشريعات والخطط ذات الصلة، فقد لاحظوا أن تنفيذها لا يزال تعوقه الأدوار الجنسانية التقليدية في مجتمع أبوي، وعدم كفاية الدعم المالي، وانعدام التنسيق بين الجهات الحكومية، وآليات المساءلة المحدودة في كل من القطاعين العام والخاص. وفي ٢٦ شباط/فبراير، قامت مجموعة من المبرمجيات الشبابات، بالتنسيق مع منظمات غير حكومية منها شبكة كوسوفو النسائية، بإطلاق تطبيق للهواتف المحمولة للإبلاغ عن التحرش الجنسي.

٤٧ - وفي إطار الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس، عقد برلمان كوسوفو جلسة رسمية بحضور كبار الشخصيات في كوسوفو وأعضاء المجتمع الدولي، عُرض خلالها فيلم وثائقي عن النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أثناء النزاع. ويشير هذا التطور الإيجابي إلى تجدد اهتمام قادة كوسوفو ومؤسساتها بالاعتراف بوضع الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة أربعة آراء بشأن سبع شكاوى، من بينها رأي في حالة تتعلق بتعرض النازحين من طائفة الروما لأوضاع صحية خطيرة، بما فيها التلوث بالرصاص، خلال الأيام الأولى للإدارة المؤقتة. وخلص الفريق في رأيين متصلين بخمس شكاوى إلى أن البعثة قصّرت في الوفاء بالمقتضيات الإجرائية الواردة في المادة ٢ (الحق في الحياة) وفي المادة ٣ (حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة) من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي رأي آخر، وجد الفريق بالإضافة إلى انتهاكات المادتين ٢ و ٣ من الاتفاقية، انتهاكاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي الرأي الصادر بشأن حالة تعرض النازحين من طائفة الروما للتلوث بالرصاص، حدد الفريق العديد من الانتهاكات ليس فقط لهاتين الاتفاقيتين، وإنما أيضاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية حقوق الطفل. ومنذ تقريره السابق، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ توصيات الفريق المتعلقة بدفع التعويض المناسب، بما في ذلك عن الأضرار المعنوية المتكبدة نتيجة للانتهاكات التي يدعى بأن البعثة ارتكبتها. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان الفريق قد أفل ٥٢٥ حالة، ولا توجد إلا حالتان قيد النظر. ومن المقرر أن يستكمل الفريق أعماله الفنية بنهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦ وأن يصدر تقريراً نهائياً بعد ذلك.

تاسعا - ملاحظات

٤٩ - أرحب بانتخاب هاشم تقي الرئيس الجديد لكوسوفو. وألاحظ مع التقدير الالتزامات المهمة التي أعلنها السيد تقي في خطابه الافتتاحي، والتي أمل أن تتيح فرصة لبدء فصل جديد في الخطاب السياسي في كوسوفو. وأود أن أعرب عن تقديري للرئيسة السابقة عاطفة يجي آغا، التي كانت مثالا يحتذى في المشاركة الكاملة للقيادة خلال السنوات الخمس الماضية، ولا سيما كداعية إلى تكامل جميع الطوائف ورائدة في مجال زيادة مشاركة المرأة في مجتمع كوسوفو.

٥٠ - وتعد أجواء التوتر والشقاق التي أحاطت بالعملية الانتخابية في برلمان كوسوفو، وكذلك قيام أحزاب المعارضة وأنصارها بمقاطعتها ومحاوله تعطيل حفل التنصيب، بمثابة رسائل تذكرنا بضرورة قيام جميع مؤسسات كوسوفو التي شكلت بطريقة ديمقراطية ببذل جهود حثيثة لتلبية احتياجات وتطلعات شعب كوسوفو. وفي الوقت نفسه، تظل أعمال العنف بأي شكل من الأشكال وسيلة غير مقبولة للتعبير عن الآراء السياسية. وأجدد دعوتي إلى جميع القادة في كوسوفو إلى التصرف بشكل مسؤول عند مناقشة الشواغل الملحة الكثيرة المطروحة.

٥١ - ويسرني أن ألاحظ الالتزامات التي أعرب عنها الرئيس ورئيس الوزراء بعملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا الجارية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وبالتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة للبلديات التي تقطنها أغلبية صربية في كوسوفو. ولكنني ألاحظ مع القلق، بطء وتيرة التنفيذ خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، وآمل أن تقترن الخطوات الإيجابية التي اتخذت بالفعل بتيسير من الاتحاد الأوروبي بجهود حثيثة من أجل استكمال الخطوات المتبقية، وأيضا من أجل معالجة المزيد من المواضيع في المستقبل القريب.

٥٢ - وإني أتطلع إلى التعجيل بإنشاء الغرف المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص، وأشيد بسلطات كوسوفو لإسراعها في التصديق على اتفاق المقر اللازم مع حكومة هولندا. وتمثل هذه العملية خطوة حيوية في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو كما تمثل فرصة تاريخية للمساعدة على التئام الجراح التي خلفها النزاع.

٥٣ - ولا تزال كوسوفو، على النحو الموثق في تقارير السابقة، تواجه العديد من التحديات الكبيرة في قطاع سيادة القانون، ليس أقلها استقلال قطاع العدالة وحياده. وفي هذا الصدد، ينبغي تسخير الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى، بصورة خلاقة في سياق الخطة الأوروبية الجارية في المنطقة. وأدعو أيضاً إلى إحراز مزيد من التقدم في الدمج الكامل للقضاة وأعضاء النيابة العامة من القضاء الصربي في نظام كوسوفو.

٥٤ - ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل في كوسوفو لتشجيع زيادة التسامح والمصالحة بين طوائفها، ولضمان حماية حقوق الأقليات، ولتيسير عودة النازحين، وللحفاظ على حقوقهم في الملكية الخاصة، وصون التقاليد الدينية دون عائق أو وصم.

٥٥ - وإني أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ظاهر طنين، الذي يقود البعثة بالتزام وبرؤية، ولجميع أفراد البعثة لتفانيهم وعملهم. وإني في هذا الصدد، ألاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها السيد طنين في الاستفادة القصوى من موارد البعثة لتحقيق المزيد من الاستقرار والتطبيع بين بلغراد وبريشتينا. ومما يتسم بالقدر نفسه من الأهمية، الجهود المتجددة التي تبذلها البعثة في مجالي التواصل والتيسير وكذلك جهودها الجارية في تعزيز الثقة والمصالحة. كما أود أن أشكر جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة وشركاء البعثة الدوليين في الميدان، بما في ذلك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، على ما أبدوه من تعاون وما قدموه من مساهمات في عملنا المشترك من أجل إحلال السلام وإحراز تقدم في كوسوفو والمنطقة بأسرها.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عن الفترة الممتدة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ أنشطة الرصد والإرشاد وتقديم المشورة، والقيام بوظائفها التنفيذية تماشياً مع ولايتها في مجال سيادة القانون. وصدر عدد من الأحكام في قضايا تتعلق بجرائم الحرب والجريمة المنظمة والفساد وجرائم خطيرة أخرى. وأدين شخص صربي من كوسوفو بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين في عام ١٩٩٩ وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة تسع سنوات. وقد بُرِّئ وأربعة متهمين آخرين من التهم المتعلقة بجرائم القتل العمد التي وقعت في عام ٢٠٠٠. وأدّت المحاكمة في قضية "بينك" المتعلقة بتهريب المهاجرين والجريمة المنظمة، إلى إدانة ثلاثة متهمين والحكم عليهم بالسجن. وحُكِمَ على متهم بالسجن في قضية تتعلق بالتسبب في إحداث خطر عام في ميتروفيتشا الجنوبية. وأدين متهم آخر في الهجوم على بعثة الاتحاد الأوروبي في زوبين بوتوك في أيار/مايو ٢٠١٢. وأصدرت محكمة الاستئناف أحكامها في قضية "جوازات السفر" التي تتعلق بالجريمة المنظمة وغسل الأموال والاحتيال وغيرها، وفي قضية "ميديكوس" التي تتعلق بأمور منها الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص.

وواصلت البعثة رصد شرطة كوسوفو وتقديم المشورة إليها فيما يتعلق بردها على مختلف الاحتجاجات. وأجرت بعثة الاتحاد الأوروبي دورات تدريب مشتركة بشأن فضّ التجمعات ومكافحة الشغب مع فرق الاستجابة السريعة في مديرتي الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية وميتروفيتشا الجنوبية. واستمرت بعثة الاتحاد الأوروبي في تأدية دورها في تقديم الدعم الاستشاري إلى شرطة حدود كوسوفو بشأن استعداد كوسوفو في حال حصول تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة. وعملت البعثة مع شرطة الحدود وهيئة الجمارك في كوسوفو بعد أن استأنفتا تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود الخضراء، مما أدى إلى ضبط الكثير من السلع المهربة. وإضافةً إلى ذلك، تقوم شرطة حدود كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي بنجاح منذ شهر كانون الثاني/يناير بتسيير دوريات مشتركة منتظمة على طول الحدود الخضراء/الحدود في شمال كوسوفو.

وأحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم بين بريشتينا وبلغراد بشأن إدماج الجهاز القضائي بنشر إعلانات عن الوظائف الشاغرة للقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي الدعم في ٢٩ آذار/مارس.

وقام رئيس البعثة بتعيين المسجل في الغرف المتخصصة. ونجح فريق المحكمة المعني بالتخطيط في الانتقال إلى الغرف المتخصصة وتم انتقال الموظفين إلى الدولة المضيفة، هولندا، وقاموا بمباشرة الأعمال التحضيرية في مدينة لاهاي.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في ١٢ شباط/فبراير، برأت هيئة قضاة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية صحافياً محلياً من تهمة انتهاك سرية الإجراءات ومحاولة إخفاء الأدلة أو عرقلة سير الإجراءات الرسمية في قضيتي "درينيتسا ١" و "درينيتسا ٢".

وفي ١٨ آذار/مارس، شرعت هيئة قضاة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية في المحاكمة الرئيسية لشخص متهم بارتكاب جرائم حرب، كان هارباً من العدالة بعد تجنّبه المحاكمة في قضية "سابت غيتسي وآخرين" التي أنجزت في عام ٢٠١٣.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٢٤ شباط/فبراير، قامت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية بفتح باب المرافعة من جديد في المحاكمة الرئيسية لسبعة متهمين في قضية "شركة كهرباء كوسوفو" المتعلقة بعمليات احتيال وتزوير وثائق وغيرها. وقد استؤنف النظر في القضية بعد أن قامت المحكمة العليا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بإلغاء قرار محكمة الاستئناف بالموافقة جزئياً على الاستئناف الذي تقدم به محامو الدفاع وردت قرار الاتهام بسبب التأخر في تقديمه.

وفي ٢٦ شباط/فبراير أصدرت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريزرين الابتدائية الحكم بحق أربعة متهمين في قضية "بينك" المتعلقة بتهرب مهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي وبالضلوع في جريمة منظمة. وأدين ثلاثة متهمين

وُبرئ واحد من كل التهم. وحُكِمَ على اثنين من المتهمين المدانين بعقوبة مشددة بالسجن لمدة ست سنوات وبغرامة قدرها ٦٠ ٠٠٠ يورو، بينما حُكِمَ على الثالث بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها ٤ ٠٠٠ يورو.

وفي شهر شباط/فبراير، أصدرت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكماً في قضية "جوازات السفر" المتعلقة بالجريمة المنظمة وغسل الأموال والاحتيال وغيرها. ووافقت جزئياً على الاستئناف الذي تقدم به ستة متهمين للحكم الصادر عن محكمة بريشتينا الابتدائية فخفّضت عقوباتهم. ووافقت أيضاً على الاستئناف الذي قُدِّمَ بالنيابة عن متهمين آخرين وبرأهما من التهم المتعلقة بقبول ممتلكات مسروقة.

وأصدرت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف في شباط/فبراير حكماً في قضية "ميديكوس" المتعلقة بالجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وغيرها من الجرائم، ومن ثمَّ عدّلت الحكم الصادر عن محكمة بريشتينا الابتدائية. ونصَّ الحكم على زيادة فترة الحكم السجن بحقَّ اثنين من المتهمين، وتبرئة اثنين آخرين، وتثبيت العقوبة الصادرة بحقَّ أحد المتهمين. وقد طعن متهمان في حكم محكمة الاستئناف وبقيا هارين من العدالة بالرغم من مذكرات التوقيف الصادرة بحقهما.

وفي ٢ آذار/مارس، أودع أحد أعضاء النيابة العامة من بعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو قرار اتهام بحق ٢٣ شخصاً في قضية تتعلق بالاستيلاء على أرض مملوكة ملكية جماعية. وتضمّن قرار الاتهام ٢٩ تهمة جنائية منها غسل أموال وإصدار قرارات قضائية غير مشروعة وإساءة استعمال منصب رسمي أو سلطة رسمية وتزوير وثائق رسمية.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في ١٨ شباط/فبراير، أصدرت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حكماً بحق متهم في القضية المتعلقة بهجوم على موكب من مركبتين صربيتين رسميتين في عام ٢٠١٢. وُبرئ المتهم الذي وُجِّهت إليه تهمة تعريض أشخاص يحظون بحماية دولية للخطر وإلحاق الضرر بممتلكات منقولة.

وفي ١ آذار/مارس، قامت هيئة مؤلفة من قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية بفتح باب المرافعة من جديد في المحاكمة الرئيسية لمتهمين في قضية تتعلق بجريمة قتل مشددة والشروع في ارتكاب جريمة قتل مشددة وامتلاك أسلحة أو التحكّم فيها

أو حيازتها أو استخدامها من دون ترخيص. وأدانت الهيئة المتهمين في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ وحكمت على أحدهما بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً وستة أشهر وعلى الآخر بالسجن لمدة سبعة عشر عاماً وستة أشهر. ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم في تشرين الأول/أكتوبر وأعدت القضية إلى محكمة ميتروفيتشا الابتدائية لإعادة المحاكمة.

وفي ٨ آذار/مارس، قامت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا برفض الطلبات المقدمة لحماية الشرعية بالنيابة عن متهمين ضد قرار سابق صادر عن المحكمة العليا باعتبارها غير مقبولة. وكانت محكمة بريزرين الابتدائية قد قامت في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤ بإدانة المتهمين بتهمة إساءة استعمال منصب رسمي أو سلطة رسمية. وبعد الاستئناف الذي تقدم به المتهمان، ألغت محكمة الاستئناف الحكم وأعدت القضية لإعادة المحاكمة. ولكن المحكمة العليا سحبت القرار في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأعدت القضية إلى محكمة الاستئناف لكي تقوم هيئة جديدة بإعادة النظر فيها.

وفي ١٤ آذار/مارس، أصدرت هيئة مؤلفة من قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية الحكم على متهمين في قضية جنائية تتعلق بإساءة استعمال منصب رسمي أو سلطة رسمية والاحتيال خلال تولّي المنصب. وُبرئ المتهمين من كل التهم.

وفي ١٧ آذار/مارس، أصدرت هيئة مؤلفة من قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية الحكم في قضية تتعلق بمتهمين بالتسبب في إحداث خطر عام في ميتروفيتشا الجنوبية في عام ٢٠١٢. وقد أدين أحدهما وحُكِم عليه بالسجن لمدة سنتين وتسعة أشهر. وقررت الهيئة محاكمة المتهم الثاني بصورة منفصلة لأنه لم يمثل أمام المحكمة.

الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا

أنشئت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في عام ٢٠١١ لإجراء تحقيق جنائي في الادعاءات الواردة في تقرير مجلس أوروبا الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الذي أعده ديك مارتي المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا. ولا يزال التحقيق الذي تجريه فرقة العمل يركّز على المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص الذين يتحملون العبء الأكبر من المسؤولية عن الادعاءات الواردة في التقرير.

ولا يزال عمل فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق متواصلاً مع الأفراد والأطراف المتضررة ومجموعات مناصرة الضحايا بغية جمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة بالتحقيق. ورغم أن التعاون مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين في المنطقة وخارجها لا يزال

جارياً ومُرضياً، فإن فرقة العمل تتطلع إلى استمرار تعاون جميع الأطراف بالتوازي مع التقدم الذي تُحرزه الأنشطة التنفيذية والتحقيقات.

الغرف المتخصصة

في شهر نيسان/أبريل، قام رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بتعيين السيدة فيديما دونلون في منصب المسجل. وبعد هذا التعيين، انتقل موظفو فريق المحكمة المعني بالتخطيط إلى الغرف المتخصصة. وانتقل موظفو الغرف إلى لاهاي في هولندا وباشروا الأعمال التحضيرية لعمليات الغرف في الدولة المضيفة.

إدارة الطب الشرعي

في شهر كانون الثاني/يناير، قام خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي العاملون في إدارة الطب الشرعي في كوسوفو بتسليم رفات شخصين، أحدهما إلى صربيا والثاني إلى كرواتيا، وتمكنوا في شهر شباط/فبراير من التعرف على رفات أربعة أشخاص آخرين مفقودين. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، أجرى خبراء الطب الشرعي التابعون للبعثة عمليات تقييم لمواقع في سكندراي/سربيتسا ودجاكوفي/دجاكوفيتسا وغلوغوتس/غلوغوفاتس وفوشتري/فوشيترن وراهوفيتس/أوراهوفاتس وبريزرين وبريشتينا. وفي ٢٤ آذار/مارس، قام خبراء الطب الشرعي من بعثة الاتحاد الأوروبي بتسليم رفات شخص مفقود إلى عائلته في سوهاريك/سوفاريكا. وفي ٢٩ آذار/مارس، استأنف خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي العاملون في إدارة الطب الشرعي في كوسوفو العمل على تقييم موقع في كيدجيفاك، في مجمّع التعدين في رودنيتسا في صربيا.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت هيئة الطعون التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو ٢٥ طعناً جديداً وبّنت في ٦٣ طعناً في حين لا يزال ٤١٧ طعناً بانتظار أن تبنت الهيئة فيها.

وأصدرت الغرفة المتخصصة في المحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة ٦٢٩ قراراً في قضايا على مستوى هيئة المحاكمة الابتدائية وبّنت في ٨٦ قضية على مستوى هيئة الاستئناف.

٢-٢ التعزيز

على الرغم من ازدياد الجهود التي تبذلها البعثة لدعم المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام في كوسوفو للانتهاء من صياغتهما للتشريعات الثانوية الخاصة بمجموعة القوانين المعدلة المتعلقة بالسلطة القضائية، لم يُحرز أي تقدم آخر بسبب تأخر كلا المجلسين عن إنجاز المهمة في الموعد النهائي المحدد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على النحو المتوخى في مجموعة القوانين القضائية المعدلة. ولا يزال يتعين اعتماد حوالي نصف اللوائح التنظيمية.

وفي شباط/فبراير، قام مجلس الادعاء العام في كوسوفو بتعيين مدير الأمانة المنشأة حديثاً، في خطوة إيجابية نحو تعزيز المنظمة. وتواصل البعثة إسداء المشورة اللازمة لكي تصبح الأمانة جاهزة للعمل تماماً في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

وفي آذار/مارس، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بمراقبة عملية اختيار اثنين من أعضاء المجلس القضائي من حصة المحكمة العليا. وبذلك، حافظ المجلس على نصابه القانوني، رغم انتهاء ولاية اثنين من أعضائه في ٨ آذار/مارس، بشغل ١٢ من أصل ١٣ منصباً؛ وتعيين الجمعية للعضو المتبقي.

وقامت شرطة حدود كوسوفو وجمارك كوسوفو باستئناف الدوريات على الحدود الخضراء المشتركة بينهما، مما أدى إلى ضبط سلع مهربة، تشمل مخدرات وأسلحة وسجائر وأدوية. وعملت البعثة مع كلا الجهازين على التخطيط الاستراتيجي لاستمرار هذه العمليات المشتركة. كما واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد عملية دمج جمارك كوسوفو وإدارة الضرائب في كوسوفو. ولهذا الغرض، اجتمعت البعثة في عدة مناسبات مع مكتب الاتحاد الأوروبي، ووزارة المالية، والجهات الدولية المعنية الأخرى لمناقشة التقدم المحرز حتى الآن وإمكانية تقديم المزيد من المساعدة التقنية.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي إسداء المشورة لشرطة حدود كوسوفو بشأن تأهبها في حالة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى كوسوفو. وزادت شرطة حدود كوسوفو وجودها على طول الحدود الخضراء وكثفت عمليات التفتيش في مطار بريشتينا الدولي. وفي الوقت الراهن، ليس هناك أي ازدياد لتدفق المهاجرين إلى كوسوفو، ولا أي إشارة تدل على أن البلد قد يصبح مساراً يفضل المهاجرون. كما قدمت البعثة المشورة لإدارة الجنسية واللجوء والهجرة في وزارة الداخلية بشأن الاستعداد لمواجهة احتمال حدوث أزمة هجرة. ولوحظت تحسينات في عدة مجالات، لا سيما فيما يتعلق بالإقامة في مركز احتجاز

الأجانب، وقامت كوسوفو عموماً بتحسين قدراتها على استقبال عدد أكبر من المهاجرين غير النظاميين.

وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي بمراقبة عملية اختيار منصب المدير في مركزي الاحتجاز في بريزن وبيجي/بيتش. وعلى الرغم من تعيين المدير الجديد لمركز الاحتجاز في بيجي/بيتش في ١٠ آذار/مارس، فقد أفادت بعثة الاتحاد الأوروبي بأنه سيتعين إعادة عملية اختيار شاغل الوظيفة في مركز بريزن بسبب المخالفات الإجرائية. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي إسداء المشورة إلى دائرة السجون لمعالجة ظاهرة المعاملة التفضيلية للسجناء البارزين، التي لا تزال تمثل مشكلة في الوقت الراهن.

وواصلت البعثة مراقبة شرطة كوسوفو وإسداء المشورة لها بشأن ردها على العديد من الاحتجاجات التي تقوم بها المعارضة. وحافظت شرطة كوسوفو على كفاءتها المهنية، فأبرزت بذلك مراعاتها للدروس التي استخلصتها من تدخلاتها السابقة وأدائها مهامها وفقاً لأفضل الممارسات الأوروبية.

وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي التوجيه وخدمات تقييم الأثر إلى شرطة كوسوفو في تنفيذ مشروع البطاقة المساعدة لحفظ الأمن والنظام بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية. وعن طريق هذا المشروع، تلقى أفراد الشرطة من جميع أنحاء كوسوفو تدريباً بشأن أهمية استخدام نموذج حفظ الأمن والنظام بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية من أجل تحسين أداء عمل الشرطة.

وفي آذار/مارس، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي تقييماً لعملية تطبيق نظام معلومات شرطة كوسوفو، الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٤. ولئن كان النظام يؤدي كامل مهامه، ويُستخدَم عموماً بطريقة سليمة، فقد أوصت البعثة باستعراض مفهوم التدريب وتكييفه لتحسين ملاءمته لاحتياجات أفراد وطلاب الشرطة، لا سيما بالنسبة لذوي الإلمام المحدود بالحاسوب.

وأجرت بعثة الاتحاد الأوروبي تقييماً للتعاون المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم الاغتصاب والجرائم الجنسية الخطيرة، مع التركيز على تحديد عينات الطب الشرعي والحصول عليها وإدارتها. وتم تحديد عدة توصيات ومناقشتها مع الإدارة العليا للشرطة من أجل اتباع نهج أكثر تركيزاً على الجني عليهم في المستقبل.

وتم وضع آلية لعقد اجتماعات تنسيقية مخصصة على مستوى نواب الوزراء عقب المشورة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأوروبي إلى وزارة الداخلية وهيئة تفتيش شرطة كوسوفو

بشأن كيفية التعامل بطريقة استباقية مع القضايا التي تختلف فيها الآراء بين شرطة كوسوفو وهيئة تفتيش الشرطة بشأن نتائج تحقيقات هيئة التفتيش.

٣-٢ شمال كوسوفو

واصلت البعثة، في إطار أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة والتوعية التي تقوم بها في شمال كوسوفو، عقد اجتماعات منتظمة مع الممثلين السياسيين والمجتمع المدني، والمديرية الإقليمية لشرطة كوسوفو في شمال ميتروفيتشا، ودائرة إصلاحات كوسوفو في مركز الاحتجاز بميتروفيتشا وفي أماكن أخرى.

وظلت الحالة هادئة إلى حد كبير لكنها غير مستقرة. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصيب رجلان من صرب كوسوفو بطلقات نارية في الشارع الرئيسي بشمال ميتروفيتشا. وفي ٣١ آذار/مارس، أطلقت أعيرة نارية ضد مجموعة من ألبان كوسوفو (معظمهم من الشباب) في شمال ميتروفيتشا؛ ولم يصب أي منهم بأذى. واستحوطت شرطة كوسوفو أربعة من المشتبه بهم، وكلهم قصر. وأُحرقت سيارات خاصة في شمال ميتروفيتشا، واحدة في ٦ شباط/فبراير (بملكها شرطي من صرب كوسوفو)، واثنان في ٧ آذار/مارس و ١٨ آذار/مارس (بملك السيارة الأخيرة موظف في جمارك كوسوفو). وفي الصباح الباكر من يوم ٣ نيسان/أبريل، انفجرت قنبلة يدوية وأطلقت النار بالأسلحة الرشاشة على قاعة الألعاب الرياضية في زوبين بوتوك، حيث كان من المقرر تنظيم تجمع عام مع رئيس الوزراء الصربي الزائر بعد ظهر ذلك اليوم.

ومارست بعثة الاتحاد الأوروبي مهامها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، أصدرت هيئة مكونة من ثلاثة قضاة تابعين للبعثة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حكمها على خمسة متهمين. وأدين أحد المتهمين بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين في عام ١٩٩٩، وحكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات. وبرئ جميع المتهمين من جميع التهم المتعلقة بأعمال القتل من الدرجة الثانية التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، احتج حوالي ١٠٠٠ شخص في شمال ميتروفيتشا بصورة سلمية لتأييد الشخص المدان. وتم إبلاغ الحكم المعلل تعليلاً كاملاً إلى الأطراف في ٤ نيسان/أبريل.

وفي ٢ شباط/فبراير، قام قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي وقاضيان مساعدان له (أحدهما من صرب كوسوفو والآخر من ألبان كوسوفو)، بصفة هيئة لمحكمة الأحداث في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، بافتتاح الجلسة الرئيسية لمحكمة ستة من ألبان كوسوفو القصر

في القضية المتعلقة بالشروع في القتل العمد (طعن أحد الأحداث من صرب كوسوفو بالقرب من الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا في نيسان/أبريل ٢٠١٥). وشملت المحاكمة تهما تتعلق بأحداث وقعت في تاريخين آخرين (أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥)، بما فيها التهديد والتحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو العرقية. وفي ٢٤ آذار/مارس، وهو اليوم المقرر للنطق بالحكم، قررت هيئة محاكمة الأحداث، بدلا من ذلك، إعادة فتح المحاكمة الرئيسية في ١٥ نيسان/أبريل، لتكملة القضية بتحليل إضافي دقيق للسلاح الذي ضبط مع أحد القصر.

وفي ٢٩ شباط/فبراير، أصدرت هيئة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي الحكم في حق أحد المتهمين، الذي أذنته بارتكاب عدة جرائم جنائية تتصل بالهجوم على قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في زوبين بوتوك في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد حكم عليه بالسجن لمدة مجموعها سنة وشهرين مع وقف التنفيذ، مشفوعة بفترة تحقق مدتها ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ١٠٠٠ يورو. وقبل صدور الحكم، تم إيداع اتفاق بشأن الإقرار بالذنب، قام الادعاء بموجبه بإسقاط التهم التي وُجّهت في البداية ضد نفس المتهم والتي تتعلق بهجوم مماثل ضد بعثة الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وواصلت البعثة تقديم الدعم لشرطة كوسوفو في التصدي للجرائم العرقية وتنفيذ مفهوم حفظ الأمن والنظام بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية في مديرية الشرطة الإقليمية بشمال ميتروفيتشا. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم لشرطة كوسوفو في إعداد استمارة جديدة باللغة الصربية للإبلاغ عن أعمال حفظ الأمن بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية. وبدأت البعثة سلسلة من الدورات التدريبية المشتركة بشأن السيطرة على التجمعات ومكافحة الشغب مع أفرقة الاستجابة السريعة في مديرتي الشرطة الإقليميتين في شمال ميتروفيتشا وجنوب ميتروفيتشا. وساعدت بعثة الاتحاد الأوروبي على سد الفجوة القائمة بين شرطة كوسوفو ومنظمات المجتمع المدني المحلية فيما يتعلق بالتأهب والتصدي للعنف الجنساني والعنف المتزلي بتنظيم اجتماعات للخبراء بين الشرطة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في كل من شمال ميتروفيتشا وجنوب ميتروفيتشا.

ومنذ ١١ كانون الثاني/يناير، ما برحت شرطة الحدود في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي تقوم بنجاح بتسيير دوريات مشتركة منتظمة على طول الحدود الخضراء/الحدود في شمال كوسوفو، مما أدى إلى العديد من الاعتقالات المتصلة بالتهريب والعبور غير المشروع أو بوثائق السيارات ووسائل النقل المخالفة للأصول.

٤-٢ تنفيذ الحوار

في ١٨ شباط/فبراير و ٤ آذار/مارس، اجتمع فريق الاختيار المعني بإدماج ٧٧ من الموظفين الإداريين السابقين في وزارة الداخلية الصربية (لم يتم إدماجهم في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤)؛ وكان الفريق يتألف من ممثلين من وزارة الداخلية في كوسوفو، ووكالة السجل المدني وموظفين إداريين سابقين في وزارة الداخلية الصربية، وبعثة الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تقدم الطلبات الأولى لشغل وظائف في وكالة السجل المدني في أواخر نيسان/أبريل.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي القيام بزيارات ميدانية إلى المكاتب الفرعية للأحوال المدنية في شمال كوسوفو لتقييم استخدام النسخ المصدقة من دفاتر السجل المدني، والتي سُلمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهناك طلب كبير على وثائق الحالة المدنية من صرب كوسوفو الذين يعيشون هناك.

وفي ٧ و ٨ آذار/مارس، شاركت بعثة الاتحاد الأوروبي في اجتماع لفريق تطبيق الإدارة المتكاملة للحدود في بروكسل بشأن بناء ست نقاط دائمة للعبور.

وأحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق بين بريشتينا وبلغراد بشأن إدماج الجهاز القضائي. وفي ٢٩ آذار/مارس، أصدر المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام في كوسوفو إعلانات عن الوظائف الشاغرة لـ ١٤ قاضيا و ٦ من أعضاء النيابة العامة و ١٤٩ موظفا للدعم، على النحو المتفق عليه في إطار الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييره. ونُشرت الشواغر على المواقع الشبكية للمؤسسات، وتم تحديد موعد نهائي لتقديم الطلبات بحلول ٢٩ نيسان/أبريل.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة وعنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم
المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
عنصر الشرطة

العدد	البلد
١	الاتحاد الروسي
١	ألمانيا
١	أوكرانيا
١	إيطاليا
١	بلغاريا
١	تركيا
١	النمسا
١	هنغاريا
٨	المجموع

عنصر الاتصال العسكري

العدد	البلد
٢	أوكرانيا
٢	بولندا
١	تركيا
٢	الجمهورية التشيكية
١	جمهورية مولدوفا
١	رومانيا
٩	المجموع

خريطة



Map No. 4133 Rev. 05 UNITED NATIONS
April 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)